

وزارة الطيران المدني

قرار رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٤

الصادر في ٢٠١٤/١/١١

وزير الطيران المدني

بعد الاطلاع على قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن رسوم الطيران المدني ومقابل استغلال حقوق النقل الجوي وإشغال مباني وأراضى الموانئ الجوية والمطارات وتعديلاته ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون رسوم ومقابل خدمات الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة الطيران المدني ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٤ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل المجلس الأعلى لتسعير الخدمات ؛

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٧ ، و ٨٢٥ لسنة ٢٠٠٨ ، و ٤٠١ لسنة ٢٠٠٩ ، و ٨٣١ لسنة ٢٠١٠ ، و ٩٤ ، و ٦٤٢ لسنة ٢٠١١ ؛

وعلى محضر الاجتماع الذى عقد بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٦ بحضور ممثلى وزارة السياحة ؛

وعلى كتاب السيد وزير السياحة رقم (٣٢٤٨) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨١١ لسنة ٢٠١٣ ؛

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ؛

قرر:**(المادة الأولى)**

تعديل نص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٨١١ لسنة ٢٠١٣ ، لتكون كما يلي :

يتم منح تخفيض لشركات الطيران على الخطوط الدولية سواء المنتظمة أو العارضة ببعض المطارات الإقليمية وفقاً للشروط والقواعد التالية :

م	الحالات التي يتم فيها التخفيض	قيمة التخفيض
١	الشركات العاملة في مطارات (شرم الشيخ/الغردقة) .	يتم تخفيض مقابل خدمة الركاب إلى (٨) دولارات على كل راكب مغادر من تلك المطارات حتى ٢٠١٤/١/٣١
٢	الشركات التي تعمل لأول مرة على خط جوى إلى مطارات (شرم الشيخ/الغردقة/طابا/مرسى مطروح) وهي الشركات التي لم تعمل بالمطارات المصرية التي يتضمنها القرار لمدة موسمين أيّاتاً (أو عام) قبل تاريخ صدور هذا القرار .	يتم التخفيض (٥٠٪) على مقابل الهبوط والانتظار ومقابل خدمات الركاب لمدة عام من بدء تنفيذ هذا القرار .
٣	الشركات العاملة في مطارات (الأقصر/أسوان/أبو سمبل) .	يتم التخفيض (٦٠٪) على مقابل الهبوط والانتظار ومقابل خدمات الركاب وذلك على إجمالي الحركة المنقولة من تلك المطارات حتى ٢٠١٤/١/٣١
٤	الشركات التي تعمل لأول مرة على خط جوى إلى مطارات (الأقصر/أسوان/أبو سمبل) وهي الشركات التي لم تعمل بالمطارات المصرية التي يتضمنها القرار لمدة موسمين أيّاتاً (أو عام) قبل تاريخ صدور هذا القرار .	يتم التخفيض (٧٥٪) على مقابل الهبوط والانتظار ومقابل خدمات الركاب لمدة عام من بدء تنفيذ هذا القرار .

(المادة الثانية)

فيما يخص مسلسل رقم (٢ ، ٤) من المادة الأولى :

يتم توقيع بروتوكول بين الشركات التي تعمل لأول مرة على خط جوى والشركة المصرية للمطارات خلال ٣٠ يوماً من بدء التشغيل .

(المادة الثالثة)

يسرى هذا القرار على إجمالي الحركة الجوية الدولية ، ويبدأ العمل به اعتباراً من ٢٠١٣/١١/١ ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه .

(المادة الرابعة)

يُلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار أو يتعارض معه .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزير الطيران المدني

عبد العزيز فاضل